



The Russian Role in Reshaping the Security Order in the Middle East and its Impact on Arab Interests

Fuad Mansur Ahmeid, Alhussien Ahmed Eljero ^{2*}

¹ Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Misurata University, Libya

² Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

الدور الروسي في إعادة تشكيل النظام الأمني في الشرق الأوسط وتأثيره على المصالح العربية

فؤاد منصور احميد¹، الحسين احمد محمد الجرو^{2*}
¹ قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا
² الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: husseen@gmail.com

Received: October 21, 2025

Accepted: November 22, 2025

Published: November 28, 2025

Abstract

The Middle East is undergoing profound transformations that have reshaped the political and security balance of power, amid changes in the international order and the decline of the US role. This has provided Russia with an opportunity to reposition itself and regain the influence it lost at the end of the Cold War. Its military intervention in Syria in 2015 marked a pivotal turning point, through which Moscow reestablished its presence as an active force in the regional balance of power. Russia's strategy is based on a vision aimed at strengthening its position as a superpower, taking advantage of the region's geopolitical importance as an energy hub and a vital corridor for global trade. Moscow relies on political, military, and diplomatic tools, alongside expanding economic cooperation and building flexible alliances, enabling it to consolidate its presence as a key player in future regional security arrangements. This study aims to analyze Russia's role and assess its implications for Arab interests. The research employed the descriptive-analytical method. The study concludes that Russia's policy combines political realism with efforts to consolidate influence through multi-level alliances, creating limited opportunities for Arab cooperation while simultaneously increasing the complexity of the regional security landscape. The study recommends formulating a unified and balanced Arab approach toward Moscow that safeguards Arab interests amid Russia's growing regional influence.

Keywords: Russian Role, Regional Security Order, Middle East, Arab Interests, Multipolarity, Balance of Power, Syria.

المخلص

يشهد الشرق الأوسط تحولات عميقة أعادت تشكيل موازين القوى السياسية والأمنية، في ظل تغير النظام الدولي وتراجع الدور الأمريكي. وقد أتاح هذا التحول لروسيا فرصة لإعادة تموضعها واستعادة نفوذها المفقود منذ نهاية الحرب الباردة. شكّل التدخل العسكري الروسي في سوريا عام 2015 نقطة تحول

محورية، أعادت من خلالها موسكو حضورها كقوة فاعلة في توازنات الإقليم. وتستند الاستراتيجية الروسية إلى رؤية تهدف لتعزيز مكانتها كقوة عظمى، مستفيدة من الأهمية الجيوسياسية للمنطقة كمركز للطاقة وممر حيوي للتجارة العالمية. وتعتمد موسكو على أدوات سياسية وعسكرية ودبلوماسية، إلى جانب توسيع التعاون الاقتصادي وبناء تحالفات مرنة، مما مكّنها من ترسيخ وجودها كلاعب رئيسي في ترتيبات الأمن الإقليمي المستقبلية. وتهدف الدراسة إلى تحليل هذا الدور الروسي وانعكاساته على المصالح العربية. اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي. وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الروسية تجمع بين الواقعية السياسية والسعي لتثبيت النفوذ عبر تحالفات متعددة المستويات، ما أوجد فرص تعاون محدودة للعرب، لكنه في المقابل زاد من تعقيد المشهد الأمني الإقليمي. وتوصي الدراسة بضرورة تطوير موقف عربي موحد ومتوازن يحافظ على المصالح العربية في ظل تصاعد النفوذ الروسي.

الكلمات المفتاحية: الدور الروسي، النظام الأمني الإقليمي، الشرق الأوسط، المصالح العربية، التعددية القطبية، موازين القوى، سوريا.

المقدمة

يشهد النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات جذرية أعادت رسم خريطة التوازنات العالمية، حيث تراجع النفوذ الأحادي للولايات المتحدة الأمريكية الذي ساد عقب انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. وبدأت تبرز قوى دولية جديدة تسعى إلى إعادة توزيع مراكز القوة والنفوذ، وفي مقدمتها روسيا الاتحادية والصين. وقد انعكست هذه التحولات على مختلف الأقاليم الحيوية في العالم، وكان الشرق الأوسط أحد أكثرها تأثراً، نظراً لما يمثله من موقع جغرافي استراتيجي، وثروات طبيعية ضخمة، وأهمية جيوسياسية كبرى تربط بين آسيا وأوروبا وإفريقيا.

منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحالي، بدأت روسيا الاتحادية تعود تدريجياً إلى ساحة الشرق الأوسط كلاعب محوري، بعد فترة من الانكفاء الداخلي والانشغال بإعادة بناء قدراتها عقب تفكك الاتحاد السوفيتي. وجاء التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية عام 2015 ليشكل نقطة تحول حاسمة في طبيعة النظام الأمني الإقليمي؛ إذ لم يعد الحضور الروسي مقتصرًا على البعد الدبلوماسي أو الاقتصادي، بل امتد إلى التأثير المباشر في مسارات الصراع والتسوية، مما منح موسكو موطئ قدم استراتيجياً ثابتاً في المنطقة (الزواهرة والسرхан، 2018).

علاوة على ذلك، لم يكن هذا الحضور المتزايد مجرد تحرك عسكري أو سياسي عابر، بل جاء في إطار رؤية روسية شاملة تسعى إلى إعادة بناء النظام الدولي على أسس تعددية قطبية، وتأكيد استقلال القرار الروسي في مواجهة الضغوط الغربية. وقد انعكس ذلك بوضوح في الموقف الروسي من الملفات الإقليمية المعقدة، مثل القضية الفلسطينية، والأزمة الليبية، والتفاعلات في منطقة الخليج العربي، مما جعل الدور الروسي أحد المحددات الرئيسة لمسار الأمن الإقليمي (سليمان، 2023).

في المقابل، تواجه الدول العربية تحديات متشابكة نتيجة هذا التحول في موازين القوى. فمن جهة، وقرّ الانخراط الروسي فرصاً لتعزيز التنوع في العلاقات الدولية، وتقليل الاعتماد على القوى الغربية في مجالات التسليح والطاقة والسياسة الخارجية. ومن جهة أخرى، أدى هذا التمدد إلى تعقيد المشهد الأمني العربي، خاصة مع تنامي التعاون الروسي مع قوى إقليمية غير عربية كإيران وتركيا، ما أوجد توازنات جديدة أثرت بصورة مباشرة على المصالح العربية العليا (العويدة والطراونة، 2015).

وفي سياق ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الدور الروسي في إعادة تشكيل النظام الأمني في الشرق الأوسط، وبيان مدى تأثيره على المصالح العربية في ضوء التحولات الدولية والإقليمية الراهنة. كما ترمي هذه الدراسة إلى فهم آليات الحضور الروسي، وأهدافه الاستراتيجية، وأدواته السياسية والعسكرية والاقتصادية، إضافة إلى رصد انعكاساته على الأمن القومي العربي، وتحديد السبل الممكنة لتحقيق توازن عربي فاعل يضمن حماية المصالح العربية في ظل نظام دولي أخذ في التحول نحو التعددية القطبية.

المشكلة البحثية

شهد النظام الأمني العالمي منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة نتيجة لتغير موازين القوى الدولية وتراجع الأحادية القطبية التي تميزت بسيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي. ومع تصاعد أزمات متعددة في مناطق مختلفة من العالم، بدأت قوى كبرى مثل روسيا والصين تسعى لاستعادة نفوذها وتوسيع حضورها في الأقاليم الحيوية، ومن أبرزها منطقة الشرق الأوسط التي تمثل مركزاً استراتيجياً للطاقة والممرات المائية ومسرحاً للتنافس الدولي.

في هذا السياق، اتجهت روسيا خلال العقد الأخيرين إلى تبني سياسة خارجية أكثر فاعلية تجاه الشرق الأوسط، متجاوزة دورها التقليدي كقوة مراقبة إلى دور فاعل يسعى لإعادة تشكيل التوازنات الأمنية والسياسية في المنطقة. وقد تجلّى ذلك في تدخلها العسكري في سوريا، وتعزيز علاقاتها مع قوى إقليمية كإيران وتركيا، إلى جانب نسج شراكات اقتصادية وأمنية مع عدد من الدول العربية.

أعاد هذا التوسع الروسي خلط الأوراق في النظام الأمني الإقليمي، وأثار تساؤلات حول مدى تأثيره على المصالح العربية، سواء من حيث الأمن القومي أو من حيث قدرة الدول العربية على الحفاظ على استقلاليتها. قرارها الاستراتيجي وسط تنافس القوى الكبرى. ومن هنا تبرز إشكالية البحث في تحليل الدور الروسي في إعادة تشكيل النظام الأمني في الشرق الأوسط، وتحديد انعكاساته المباشرة وغير المباشرة على المصالح العربية.

التساؤل الرئيسي

ما طبيعة الدور الذي تمارسه روسيا في إعادة تشكيل النظام الأمني في الشرق الأوسط، وما تأثيره على المصالح العربية؟

التساؤلات الفرعية

1. ما مفهوم النظام الأمني الإقليمي وما أبرز ملامح تطوره بعد الحرب الباردة؟
2. ما هي المنطلقات والأهداف الرئيسية التي تقوم عليها الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط؟
3. كيف تجلّى الدور الروسي في بؤر الصراع الإقليمي خلال العقد الأخير؟
4. ما الأدوات التي تعتمد عليها روسيا في تعزيز نفوذها الإقليمي؟
5. ما انعكاسات الدور الروسي في الشرق الأوسط على الأمن والمصالح العربية؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف أبرزها:

1. تحليل بنية النظام الأمني في الشرق الأوسط وتوضيح أبرز التحولات التي شهدتها خلال العقود الأخيرة.
2. تحليل المنطلقات والأهداف الرئيسية التي تستند إليها الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط.
3. دراسة أبعاد الحضور الروسي في بؤر الصراع الإقليمي ودوره في إعادة توازن القوى داخل المنطقة.
4. توضيح الأدوات التي تعتمد عليها روسيا في إعادة تشكيل النظام الأمني الإقليمي.
5. تقييم انعكاسات الدور الروسي على المصالح العربية في المجالات السياسية والأمنية والاستراتيجية.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من التحولات العميقة التي يشهدها النظام الأمني في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، والتي تزامنت مع عودة روسيا كفاعل رئيسي في قضايا المنطقة. وقد أصبح الدور الروسي أحد العناصر المؤثرة في توازن القوى، خاصة في ظل تراجع الحضور الأمريكي النسبي وتصاعد أدوار قوى إقليمية أخرى.

من الناحية العلمية: تكمن أهمية البحث في سعيه إلى تحليل هذا الدور من منظور شامل يربط بين الأبعاد السياسية والأمنية والاستراتيجية، مما يساهم في فهم طبيعة التغير في النظام الإقليمي وآلياته الجديدة. كما يضيف البحث إلى الدراسات العربية المتخصصة في العلاقات الدولية من خلال تسليط الضوء على موقع الدول العربية ضمن هذه التحولات ومدى قدرتها على التكيف معها.

أما من الناحية العملية: فتتمثل الأهمية فيما يوفره البحث من قراءة موضوعية تساعد صانع القرار العربي على إدراك التحديات والفرص المرتبطة بالتحركات الروسية، واستشراف الخيارات المتاحة لحماية المصالح العربية في ظل التغيرات الجارية في بنية النظام الأمني الإقليمي.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ لكونه الأنسب لدراسة الظواهر السياسية والأمنية المعقدة. ويقوم هذا المنهج على جمع المعلومات والبيانات المرتبطة بالدور الروسي في الشرق الأوسط، ثم تحليلها للكشف عن الاتجاهات العامة والروابط التي تفسر سلوك روسيا وتأثيره على النظام الأمني في المنطقة. يتيح هذا المنهج دراسة الموضوع في ضوء حقائقه الواقعية دون الاقتصار على العرض السطحي للأحداث، إذ يجمع بين الوصف الدقيق للوقائع والتحليل الموضوعي للأسباب والنتائج. ومن خلال تطبيقه، يسعى البحث إلى فهم كيفية مساهمة التحركات الروسية في إعادة تشكيل التوازنات الأمنية وتأثير ذلك على المصالح العربية، بما يحقق رؤية شاملة ومدعومة بالتحليل العلمي الدقيق.

تقسيم البحث

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الأمني الإقليمي وتحولاته بعد الحرب الباردة.**
- **المطلب الأول: التطور المفاهيمي للنظام الأمني الإقليمي وتحولاته في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.**
 - **المطلب الثاني: التحولات في البيئة الاستراتيجية للشرق الأوسط بعد الحرب الباردة.**
 - **المبحث الثاني: الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط وأبعادها الأمنية.**
 - **المطلب الأول: منطلقات وأهداف الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط.**
 - **المطلب الثاني: أدوات وآليات تنفيذ الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط.**
 - **المبحث الثالث: انعكاسات الدور الروسي في الشرق الأوسط على النظام الأمني الإقليمي والمصالح العربية.**
 - **المطلب الأول: انعكاسات الدور الروسي على هيكل النظام الأمني في الشرق الأوسط.**
 - **المطلب الثاني: انعكاسات الدور الروسي على المصالح العربية.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الأمني الإقليمي وتحولاته بعد الحرب الباردة

يركز هذا المبحث على تحليل النظام الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط وتطور بنيته في ظل التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مع إبراز دور القوى الكبرى، خصوصاً روسيا، في إعادة صياغة معادلات الأمن الإقليمي. ويهدف هذا المبحث إلى توضيح مكونات النظام واتجاهات تطوره، وتحليل تأثير تغير موازين القوى على بنيته، تمهيداً لفهم تنامي الدور الروسي وانعكاساته على الواقع العربي المعاصر.

المطلب الأول: التطور المفاهيمي للنظام الأمني الإقليمي وتحولاته في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

يُعد النظام الأمني الإقليمي مفهوماً أساسياً في العلاقات الدولية، إذ يشكل الإطار الذي تتفاعل داخله دول المنطقة لتحقيق الاستقرار ومواجهة التهديدات المشتركة. وتبرز أهميته في الشرق الأوسط نظراً لتعقيد بنيته السياسية والأمنية، وتعدد القوى الفاعلة فيه، فضلاً عن الإرث التاريخي للصراعات التي ميّزت المنطقة منذ منتصف القرن العشرين.

أولاً: مفهوم النظام الأمني الإقليمي

النظام الأمني الإقليمي هو مجموعة من الترتيبات والمؤسسات والعلاقات التي تنظم سلوك الدول ضمن نطاق جغرافي محدد، حيث ترتبط مصالحها الأمنية ارتباطاً وثيقاً. ويبنى هذا النظام على إدراك جماعي من دول المنطقة بأن أي تهديد يتعرض له أحد الأطراف يُعد تهديداً للأطراف الأخرى (الدلايخ، 2022). تشكلت ملامح النظام الأمني بعد الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط، حين برزت التفاعلات بين الدول العربية من جهة، وإسرائيل والقوى الكبرى من جهة أخرى. ثم تبلور المفهوم مع تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945، في محاولة أولى لبناء نظام أمني عربي قائم على التعاون الجماعي. ومع مرور العقود، اكتسب المفهوم أبعاداً جديدة نتيجة تغير مصادر التهديد، حيث انتقلت المنطقة من مواجهة الاستعمار إلى التعامل مع تحديات الصراع العربي الإسرائيلي، ثم لاحقاً إلى التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والتدخلات الخارجية. (Hashimoto, 2014)

ثانياً: مكونات النظام الأمني الإقليمي

- يتكون النظام الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط من ثلاثة عناصر رئيسية مترابطة:
- **الدول الفاعلة الأساسية:** وتشمل القوى الإقليمية الكبرى مثل السعودية، وإيران، وتركيا، ومصر، إلى جانب القوى غير العربية مثل إسرائيل. وتمتلك هذه الدول القدرة على التأثير في القرارات الأمنية والسياسية داخل الإقليم.
 - **التحالفات والمؤسسات الإقليمية:** مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981) ومنظمة التعاون الإسلامي (1969)، وهي أطر أساسية لتنظيم العلاقات والتنسيق في مواجهة التهديدات الأمنية، إلا أن محدودية فاعليتها، خاصة في أوقات الأزمات، جعلت النظام الأمني هشاً ومعتماً جزئياً على التوازنات الخارجية. (Mammalogy, 2022)
 - **القوى الدولية المؤثرة:** حيث لعبت الولايات المتحدة وروسيا (سابقاً الاتحاد السوفيتي) الدور الأبرز في تشكيل النظام الأمني، سواء عبر التحالفات العسكرية أو من خلال التدخل المباشر في النزاعات. وقد برز هذا العامل بوضوح منذ خمسينيات القرن الماضي، عندما بدأت واشنطن وموسكو في التنافس على النفوذ في المنطقة ضمن إطار الحرب الباردة (Weiffen et al., 2021).

ثالثاً: انعكاسات التحولات الدولية على بنية النظام الإقليمي

مع نهاية الحرب الباردة عام 1991، دخل الشرق الأوسط مرحلة جديدة من التحولات الأمنية. فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى فقدان التوازن الدولي الذي كان قائماً طوال أربعة عقود، مما ترك الولايات المتحدة القوة المهيمنة على النظام الدولي. وفي ظل هذه الأحادية القطبية، أعادت واشنطن صياغة تدخلها في المنطقة من خلال سياسات الانخراط المباشر، كما حدث في حرب الخليج الثانية عام 1991، حين قادت تحالفاً دولياً لإخراج العراق من الكويت (خميس، 2014).

بيد أن هذه المرحلة لم تدم طويلاً؛ فمع مطلع الألفية الثالثة، بدأت تتراجع قدرة الولايات المتحدة على فرض الاستقرار في المنطقة، خصوصاً بعد غزو العراق عام 2003 وما تبعه من فوضى سياسية وأمنية. وقد خلق هذا الضعف النسبي في الدور الأمريكي فراغاً استراتيجياً، فتح المجال أمام عودة روسيا إلى الشرق الأوسط، مستغلة حالة الاضطراب الإقليمي.

وقد جسّد التدخل العسكري الروسي في سوريا عام 2015 نقطة مفصلية في إعادة تشكيل بنية النظام الأمني الإقليمي؛ إذ مثّل ذلك التدخل أول حضور عسكري روسي مباشر واسع النطاق في المنطقة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي. ومن خلاله، استطاعت موسكو أن تعيد لنفسها موقعاً مؤثراً في توازنات القوى الإقليمية، ليس فقط عبر دعم النظام السوري، بل أيضاً من خلال بناء شبكة علاقات سياسية وأمنية مع دول عربية وإقليمية كالسعودية ومصر وتركيا وإيران (الزواهرة والسرхан، 2018).

نتيجة لذلك، تحوّل النظام الأمني في الشرق الأوسط إلى نظام متعدد الأقطاب، تتقاطع فيه مصالح قوى إقليمية ودولية، في ظل تراجع قدرة النظام العربي الجماعي على صياغة رؤية أمنية موحدة. وأصبحت روسيا فاعلاً رئيسياً في رسم خرائط النفوذ وإعادة توزيع موازين القوى، خاصة في ظل تصاعد الأزمات في سوريا، وليبيا، واليمن، والملف النووي الإيراني.

المطلب الثاني: التحولات في البيئة الاستراتيجية للشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

شهدت روسيا بعد الحرب الباردة تراجعاً في نفوذها نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي وأزماتها الداخلية في التسعينيات، إلا أنه تحوّل إلى مرحلة لإعادة البناء والتأسيس. ومع تولي فلاديمير بوتين الحكم عام 2000، تبنت موسكو سياسة خارجية طموحة هدفت إلى استعادة مكانتها كقوة فاعلة في توازنات الأمن الإقليمي والدولي.

أولاً: تطور الدور الروسي في الشرق الأوسط بعد تفكك الاتحاد السوفيتي

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واجهت روسيا الاتحادية تراجعاً كبيراً في قدراتها الاقتصادية والعسكرية، ما جعلها تنكفئ مؤقتاً داخلياً وتركز على إعادة بناء مؤسساتها. وخلال عقد التسعينيات، كانت موسكو شبه غائبة عن معظم ملفات الشرق الأوسط، واقتصرت دورها على التحركات الدبلوماسية المحدودة، خصوصاً في الملف الفلسطيني الإسرائيلي ضمن إطار "اللجنة الرباعية الدولية" التي تأسست عام 2002 (الشيخ، 2014).

إلا أن هذا الوضع بدأ يتغير تدريجياً منذ مطلع الألفية الجديدة. فمع تحسن الوضع الاقتصادي بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز بين عامي 2003 و2008، بدأت روسيا تعيد بناء قدراتها العسكرية وتحديث مؤسساتها الدفاعية، ما منحها هامش حركة أوسع على الساحة الدولية. وقد تزامن ذلك مع تصاعد التوتر بين موسكو وواشنطن بسبب توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرق أوروبا، وهو ما دفع روسيا إلى البحث عن مناطق نفوذ جديدة تعزز موقعها في مواجهة الغرب. وكان الشرق الأوسط من أبرز هذه المناطق نظراً لأهميته الاستراتيجية وارتباطه بمصالح الطاقة والممرات البحرية والتجارة العالمية (الشيخ، 2020).

وفي هذا السياق، عملت روسيا على استعادة علاقاتها التاريخية مع دول المنطقة، فوطدت التعاون مع سوريا والجزائر ومصر في المجالين العسكري والاقتصادي، كما سعت إلى تطوير علاقات متوازنة مع دول الخليج، خاصة المملكة العربية السعودية، في قضايا النفط والطاقة.

ثانياً: التدخل الروسي في الأزمات الإقليمية وأبعاده الاستراتيجية

يُعد التدخل العسكري الروسي في سوريا عام 2015 نقطة التحول الأبرز في عودة موسكو إلى الشرق الأوسط كلاعب فاعل في النظام الأمني الإقليمي. فقد جاء هذا التدخل في لحظة كان فيها النظام السوري على وشك الانهيار، مما أتاح لروسيا فرصة استعادة نفوذها عبر استخدام القوة الصلبة لحماية مصالحها وإثبات قدرتها على تحدي الهيمنة الأمريكية. ومن خلال نشر قواتها الجوية والبحرية في قاعدة حميميم الجوية وطرطوس البحرية، تمكنت موسكو من ترسيخ وجودها العسكري الدائم في شرق المتوسط للمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة (سليمان، 2023).

لم يقتصر الدور الروسي على البعد العسكري، بل شمل أيضاً البعد السياسي والدبلوماسي، فقد أصبحت روسيا طرفاً رئيسياً في صياغة الحلول السياسية للآزمات، مثل مسار أستانا 2017 الذي جمعها مع تركيا وإيران لإدارة الملف السوري خارج الإطار الغربي. كما لعبت دوراً متزايداً في ملف البرنامج النووي الإيراني، مؤكدة دعمها للاتفاق الذي وُقّع عام 2015، وهو ما عكس رغبتها في تثبيت موقعها كقوة موازنة داخل النظام الدولي (الشيخ، 2019).

إضافة إلى ذلك، دخلت روسيا في شبكة علاقات اقتصادية وأمنية متنامية مع دول عربية رئيسية. فخلال الفترة من 2017 إلى 2021، وقّعت موسكو اتفاقات للتعاون في مجالات الطاقة والدفاع مع مصر والسعودية والإمارات، وشاركت في مشاريع استثمارية كبرى، مثل مشروع الضبعة النووي في مصر، الذي يمثل أحد أبرز أوجه الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

ثالثاً: أثر الدور الروسي في إعادة تشكيل النظام الأمني الإقليمي

أدى انخراط روسيا في قضايا الشرق الأوسط إلى إعادة توزيع موازين القوى داخل النظام الأمني الإقليمي. فبعد أن ظلت المنطقة لعقود خاضعة للتأثير الأمريكي المباشر، أعاد التدخل الروسي في سوريا، وتنامي نفوذه السياسي في ملفات إيران وليبيا واليمن، صياغة معادلة جديدة قائمة على تعدد الأقطاب الإقليمية والدولية.

هذا التعدد لم يقتصر على إضعاف مركزية الدور الأمريكي، بل أوجد حالة من التوازن النسبي بين القوى الكبرى، انعكست على سياسات دول المنطقة التي أصبحت تتبنى مقاربات أكثر براغماتية في التعامل مع

موسكو وواشنطن معًا. فالسعودية، على سبيل المثال، باتت تتسق مع روسيا في منظمة أوبك بلس منذ عام 2016 لضبط أسعار النفط، في حين طورت مصر علاقاتها الدفاعية مع موسكو بشكل متسارع منذ 2014 بعد توقيع اتفاقات تسليح استراتيجية (كاش وأمبارك، 2016). وبذلك يمكن القول إن الدور الروسي منذ عام 2015 وحتى اليوم أعاد رسم حدود النفوذ في الشرق الأوسط، وأسهم في نقل المنطقة من مرحلة الأحادية الأمريكية إلى مرحلة التعددية القطبية المحدودة، حيث تتقاطع مصالح روسيا مع الولايات المتحدة وإيران وتركيا وإسرائيل، بما يجعل النظام الأمني الإقليمي أكثر تعقيدًا وتشابكًا من أي وقت مضى (الشيخ، 2019).

المبحث الثاني: الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط وأبعادها الأمنية
يتناول هذا المبحث الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط من حيث مرتكزاتها وأهدافها ووسائلها، بوصفها عاملاً رئيسياً في إعادة تشكيل النظام الأمني الإقليمي. فعودة موسكو لم تكن مؤقتة، بل جزءاً من رؤية تهدف إلى استعادة مكانتها كقوة عالمية وحماية مصالحها في مجالات الطاقة والتجارة والأمن. ويهدف المبحث إلى توضيح آليات التحرك الروسي وعلاقاته الإقليمية وتأثيرها في توازنات الأمن العربي والإقليمي.

المطلب الأول: منطلقات وأهداف الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط
تمثل الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط امتداداً طبيعياً لتاريخ طويل من التفاعل بين روسيا والمنطقة، إلا أنها اتخذت شكلاً أكثر وضوحاً منذ مطلع الألفية الثالثة. فعودة موسكو إلى الساحة الإقليمية لم تكن وليدة لحظة سياسية عابرة، بل جاءت في سياق مشروع متكامل لإعادة بناء المكانة الدولية لروسيا، بعد مرحلة من الانكفاء الداخلي والاضطراب التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. وقد واجهت روسيا خلال تسعينيات القرن الماضي أزمات اقتصادية وسياسية حادة، تمثلت في الانكماش الاقتصادي الحاد بين عامي 1992 و1998، وتراجع نفوذها الخارجي بشكل غير مسبوق. ولكن مع تولي فلاديمير بوتين رئاسة الدولة في عام 2000، بدأت مرحلة جديدة من إعادة التوازن السياسي والعسكري، مدفوعة برؤية تقوم على استعادة "القادرة الروسية على التأثير الدولي" (أحمد، 2014).

أولاً: المنطلقات التاريخية والجيوستراتيجية
تتبع المنطلقات الروسية من اعتبارات جغرافية وتاريخية متجذرة. فمنذ القرن التاسع عشر، سعت روسيا القيصرية إلى الوصول إلى المياه الدافئة عبر البحر الأسود والبحر المتوسط، لما تمثله من أهمية في تأمين تجارتها وخطوطها البحرية. وقد تجسد هذا الهدف في حروبها المتكررة مع الدولة العثمانية خلال الفترة من 1828 إلى 1878، حيث كانت السيطرة على الممرات المائية أحد أبرز دوافع الصراع (Berryman, 2012).

ومع قيام الاتحاد السوفيتي بعد عام 1917، تغير شكل العلاقة بالمنطقة، لكنها حافظت على جوهرها الاستراتيجي. وقد دعمت موسكو حركات التحرر العربية في الخمسينيات والستينيات ونسجت علاقات وثيقة مع مصر وسوريا والعراق واليمن الجنوبي، ضمن سياسة "النفوذ الجنوبي" التي اتبعتها الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف بعد أزمة السويس عام 1956. وقد شكّل هذا التاريخ قاعدة ذهنية ثابتة في الإدراك الروسي لأهمية الشرق الأوسط كمجال ضروري للتوازن الدولي (رملي وبوناب، 2017). بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت روسيا فترة انكفاء نسبي، إلا أن بداية الألفية الجديدة حملت معها تحولات جوهرية. فقد رأت موسكو في الوجود الأمريكي الكثيف بالمنطقة، وخاصة بعد غزو العراق عام 2003، تهديداً مباشراً لتوازن القوى العالمي. لذلك، سعت إلى استعادة حضورها من خلال بناء شبكة علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف، بما في ذلك الدول العربية وإيران وتركيا، لتعزيز موقعها كقوة وسيطة قادرة على التواصل مع الجميع دون تبعية لأي محور سياسي واحد.

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية والسياسية
تتمحور الأهداف الروسية في الشرق الأوسط حول ثلاثة مستويات رئيسية: دولي، وإقليمي، وداخلي.

- **على المستوى الدولي:** تسعى موسكو إلى استعادة مكانتها كقوة عظمى مؤثرة بعد تراجعها في تسعينيات القرن الماضي، ووجدت في الشرق الأوسط ساحة مناسبة لإبراز قوتها السياسية والعسكرية. وكان تدخلها في سوريا عام 2015 أبرز تجسيد لهذا التوجه، حيث فرضت نفسها طرفاً أساسياً في أي تسوية تخص الأزمة السورية (الهزاط، 2017).
- **على المستوى الإقليمي:** تهدف روسيا إلى بناء توازن مرّن يمنع هيمنة قوة واحدة على المنطقة، عبر تعزيز تحالفاتها المتعددة مع إيران وتركيا وسوريا، مع الحفاظ على علاقات اقتصادية وأمنية مع السعودية ومصر والإمارات لتحقيق مصالحها الاستراتيجية (الشيخ، 2020).
- **أما الهدف الداخلي:** فتسعى موسكو إلى حماية أمنها القومي من التهديدات الإرهابية القادمة من الجنوب، خاصة من سوريا والعراق، إذ رأت القيادة الروسية أن التدخل الخارجي المباشر لمكافحة الإرهاب يمثل ضرورة لحماية الداخل الروسي من تداعيات محتملة (الهزاط، 2017).

ثالثاً: البعد الاقتصادي ومصالح الطاقة

يُعد الاقتصاد أحد أهم محركات السياسة الروسية في الشرق الأوسط، إذ يعتمد جزء كبير من الاقتصاد الروسي على صادرات النفط والغاز، التي تشكل ما يزيد عن 40% من الإيرادات الحكومية. ومن ثم، فإن استقرار أسواق الطاقة العالمية يمثل مصلحة استراتيجية لموسكو. وقد عززت روسيا هذا التوجه من خلال التعاون مع دول منظمة "أوبك بلس"، الذي بدأ رسمياً في ديسمبر 2016 بمبادرة مشتركة مع السعودية لضبط إنتاج النفط. ومنذ ذلك الحين، أصبح التنسيق بين موسكو والرياض أحد أهم أدوات التأثير الروسي في الاقتصاد العالمي. (Khlebnikov, 2020)

كما توسعت روسيا في مشروعات الطاقة والبنية التحتية في المنطقة. ففي عام 2015، وُقِّعت الاتفاقية الخاصة بإنشاء محطة الضبعة النووية في مصر، وهو أول مشروع نووي سلمي في البلاد بتمويل وتنفيذ روسي. كما افتُتح خط الغاز "السييل التركي" عام 2020، الذي ينقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر الأراضي التركية، مما جعل موسكو شريكاً لا يمكن تجاوزه في معادلات الطاقة الإقليمية والدولية (عبد العزيز، 2022).

إلى جانب ذلك، تسعى روسيا إلى استخدام العلاقات الاقتصادية كوسيلة لتعزيز حضورها السياسي، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية من حوالي 8 مليارات دولار عام 2005 إلى ما يزيد عن 22 مليار دولار عام 2021، وهو ما يعكس اتساع شبكة المصالح المشتركة وتنوع مجالات التعاون في مجالات الدفاع والطاقة والزراعة والتكنولوجيا. (El Abdi, 2021).

المطلب الثاني: أدوات وآليات تنفيذ الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط

تقوم السياسة الروسية في الشرق الأوسط على مزيج من الأدوات العسكرية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية، إذ أدركت موسكو منذ تولي بوتين الحكم عام 2000 أن استعادة حضورها الدولي تتطلب توظيف القوة الصلبة والناعمة معاً لتحقيق أهدافها دون الدخول في مواجهة مباشرة مع الغرب.

أولاً: الأداة العسكرية والأمنية

تُعد الأداة العسكرية أبرز عناصر السياسة الروسية في الشرق الأوسط، وقد برزت بوضوح منذ تدخلها العسكري المباشر في سوريا عام 2015، وهو أول تدخل واسع النطاق لموسكو منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد جاء التدخل بطلب رسمي من الحكومة السورية، وشكّل نقطة تحول في مسار الصراع، إذ تمكنت روسيا خلال عامين من تثبيت مواقع الجيش السوري في مدن استراتيجية مثل حلب ودمشق وحمص، وأنشأت قواعد عسكرية دائمة في طرطوس وحميميم، مما منحها وجوداً بحرياً وجوياً مستقراً على البحر المتوسط، وأتاح لها فرض نفسها كقوة لا يمكن تجاوزها في أي تسوية تخص الملف السوري (Mammalogy, 2022).

كما وسّعت روسيا من استخدام أدواتها الأمنية عبر تصدير السلاح وتوقيع اتفاقيات التعاون العسكري مع دول المنطقة، حيث وقّعت عام 2018 اتفاقية دفاعية مع مصر، واستمرت في تزويد الجزائر والعراق بأنظمة تسليح متقدمة مثل "إس-400" و"سوخوي 35". ووفق معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، شكّلت الصادرات الروسية نحو 21% من واردات السلاح في الشرق الأوسط بين عامي 2016 و2021،

ما رسّخ مكانتها كأحد أبرز موردي السلاح في المنطقة بعد الولايات المتحدة (Kadri & Akhmetova, 2020).

ثانيًا: الأداة الدبلوماسية والسياسية

اعتمدت موسكو على الدبلوماسية كأداة رئيسية لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، من خلال سياسة "الانفتاح على الجميع" التي مكّنتها من بناء علاقات متوازنة مع أطراف متناقضة؛ فهي تحافظ على شراكات وثيقة مع إيران وسوريا، وفي الوقت نفسه ترتبط بعلاقات قوية مع إسرائيل والسعودية والإمارات، دون الانزلاق إلى صراعات مباشرة. وقد برز هذا النهج في إدارتها للملف السوري عبر مسار أستانا الذي انطلق عام 2017 بمشاركة تركيا وإيران، والذي مثّل بديلاً للمسار الغربي في جنيف، وجعل من موسكو طرفاً ضامناً في التفاهات الميدانية ووسيطاً سياسياً رئيسياً في تسوية الصراع (الزواهرة والسرطان، 2018). علاوة على ذلك، انتهجت روسيا دبلوماسية نشطة في قضايا إقليمية أخرى، أبرزها الملف النووي الإيراني، إذ كانت من الدول الموقعة على اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة عام 2015، ولا تزال تلعب دوراً محورياً في مفاوضات إحيائه. كذلك شاركت في جهود الوساطة بين أرمينيا وأذربيجان بعد حرب ناغورنو كاراباخ عام 2020، مما عزز مكانتها كقوة قادرة على إدارة النزاعات الإقليمية وتوسيع حضورها خارج نطاقها الجغرافي المباشر (الشيخ، 2020).

ثالثًا: الأداة الاقتصادية والطاقة

يُعد الاقتصاد إحدى أبرز أدوات النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، إذ توظف موسكو مواردها في مجالي الطاقة والتكنولوجيا النووية لتعزيز حضورها الإقليمي. فمنذ عام 2014، أبرمت عدة اتفاقيات مع دول عربية في مجالات النفط والغاز والبنية التحتية، أبرزها تعاونها مع السعودية ضمن تحالف "أوبك بلس" عام 2016، الذي أسهم في استقرار أسعار النفط وجعلها شريكاً مهماً في سياسات الطاقة العالمية (Kozhanov, 2024).

كما نفذت روسيا مشروع محطة الضبعة النووية في مصر عام 2015 بتمويل قدره 25 مليار دولار، وأطلقت مشروع "آق قويو" النووي في تركيا عام 2018، الذي بدأ تشغيله في 2023، مما عزز مكانتها في قطاع الطاقة الإقليمي (عبد العزيز، 2022).

إلى جانب ذلك، استخدمت روسيا أدواتها الاقتصادية لتوسيع نفوذها التجاري، إذ تجاوز حجم التبادل التجاري مع الإمارات والسعودية ومصر 20 مليار دولار سنوياً بحلول 2021، كما أنشأت المنطقة الصناعية الروسية في قناة السويس عام 2018 لتكون مركزاً للإنتاج والتصدير نحو إفريقيا والشرق الأوسط، ما جعل الاقتصاد الروسي أحد ركائز نفوذها الجيوسياسي في المنطقة (El Abdi, 2021).

رابعًا: الأداة الإعلامية والثقافية

لم تهمل روسيا البعد الإعلامي والثقافي كوسيلة للتأثير في الرأي العام بالمنطقة. فقد أنشأت شبكة "روسيا اليوم" (RT Arabic) منذ عام 2007 لتخاطب الجمهور العربي، وتقدّم وجهة النظر الروسية حول القضايا الدولية. كما وسعت نطاق مؤسساتها الثقافية مثل مراكز التعاون الروسي (روسوتروندنيشتستفو) التي تنشط في مصر ولبنان وسوريا، لترويج اللغة والثقافة الروسية وتعزيز التواصل الأكاديمي مع الجامعات العربية. هذه الأنشطة الثقافية والإعلامية لم تكن مجرد أدوات ناعمة، بل شكّلت جزءاً من الاستراتيجية الأوسع لخلق بيئة فكرية متفهمة للسياسات الروسية في الشرق الأوسط، خصوصاً في ظل التنافس الإعلامي مع القنوات الغربية (Nizameddin, 2008).

وفي سياق ما سبق، اعتمدت موسكو مقاربة متعددة الأبعاد تمزج بين القوة العسكرية والدبلوماسية المرنة والنفوذ الاقتصادي، الأمر الذي مكّنها من استعادة مكانتها كفاعل رئيسي في الشرق الأوسط. ومن خلال بناء علاقات متوازنة مع مختلف القوى دون الدخول في تحالفات جامدة، أصبحت روسيا بحلول نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين طرفاً لا يمكن تجاوزه في قضايا الأمن الإقليمي، مما يعكس انتقالها من نفوذ محدود إلى تأثير جوهري في توازنات المنطقة.

المبحث الثالث: انعكاسات الدور الروسي في الشرق الأوسط على النظام الأمني الإقليمي والمصالح العربية

يركز هذا المبحث على تحليل تأثير السياسات الروسية في الشرق الأوسط على هيكل النظام الأمني الإقليمي وموقع المصالح العربية فيه. فقد تحولت روسيا منذ عام 2015 إلى فاعل رئيسي في إدارة التوازنات الإقليمية عبر تدخلها في سوريا، وعلاقتها مع القوى الخليجية، ودورها في ملفات ليبيا وفلسطين واليمن. ويهدف المبحث إلى تقييم انعكاسات هذا الدور على موازين القوى وتحديد ما نتج عنه من فرص وتحديات أمام الدول العربية في ظل بيئة إقليمية متقلبة.

المطلب الأول: انعكاسات الدور الروسي على هيكل النظام الأمني في الشرق الأوسط

أدى التدخل الروسي النشط في قضايا الشرق الأوسط إلى إحداث تحولات جوهرية في طبيعة النظام الأمني الإقليمي. فقد انتقل هذا النظام خلال العقد الأخير من هيمنة أحادية كانت للولايات المتحدة بعد عام 1991، إلى نمط أكثر تعديدية في مراكز القوة، أصبحت فيه روسيا أحد أركان التوازن الإقليمي إلى جانب الولايات المتحدة وتركيا وإيران وإسرائيل.

أولاً: إعادة توزيع موازين القوى الإقليمية

منذ التدخل الروسي العسكري في سوريا في سبتمبر 2015، تغير ميزان القوى الإقليمي بشكل واضح، فقد استطاعت موسكو أن تعيد الاعتبار للأنظمة التقليدية المتحالفة معها، وأن تفرض وجودها كقوة ضامنة لأي تسوية أمنية أو سياسية. فبين عامي 2016 و2018، تمكنت روسيا من تثبيت الوجود العسكري السوري واستعادة أغلب المناطق الحيوية التي كانت تسيطر عليها المعارضة، وهو ما عزز من نفوذها في الإقليم وأعادها إلى واجهة الأحداث الدولية بعد عقود من الانكفاء (الجبور والطائي، 2018).

كما سمح هذا التدخل لروسيا بإعادة بناء شبكة تحالفات جديدة تتجاوز حدود العلاقات التقليدية. فبعد عام 2017، دخلت موسكو في شراكة متوازنة مع تركيا رغم التباين في المواقف من الأزمة السورية، ونجحت في التنسيق معها في ملفات الأمن الحدودي ومنطقة إدلب. وفي المقابل، حافظت على تحالفها الاستراتيجي مع إيران ضمن محور مواجهة النفوذ الأمريكي. هذا التنوع في التحالفات منح روسيا قدرة فريدة على المناورة بين القوى المتنافسة دون انخراط مباشر في صدامات، مما جعلها لاعباً توافقياً في توازن القوى الإقليمي.

ثانياً: التحول في مفهوم الأمن الإقليمي

أسهمت السياسة الروسية في تطوير مفهوم جديد للأمن الإقليمي يقوم على مبدأ "التوازن لا الهيمنة". فبينما اعتمدت الولايات المتحدة لعقود على نموذج الردع الأحادي عبر وجودها العسكري في الخليج، جاءت المقاربة الروسية لتدعو إلى توازن متعدد الأطراف تشارك فيه القوى الإقليمية الكبرى. ويظهر ذلك بوضوح في الدعوة التي أطلقتها وزارة الخارجية الروسية عام 2019 لإنشاء "نظام أمن جماعي في الخليج العربي" يشمل دول مجلس التعاون إلى جانب إيران والعراق وروسيا والصين. ورغم أن المبادرة لم تُنفذ، فإنها تعكس توجهاً روسياً لتفويض احتكار الغرب لمنظومة الأمن في المنطقة (بحيري، 2015).

كما أثر الحضور الروسي في خريطة التحالفات العسكرية الإقليمية، إذ دفع بعض الدول العربية إلى تنويع مصادر تسليحها وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة. فخلال الفترة من 2016 إلى 2022، ارتفعت صفقات السلاح الروسي مع مصر والجزائر والإمارات بشكل ملحوظ، وهو ما اعتُبر أحد مظاهر التحول في أنماط التبعية الأمنية.

ثالثاً: تعزيز النفوذ الروسي في مناطق الصراع الإقليمي

تمكنت روسيا من توسيع نفوذها ليشمل ملفات عدة خارج سوريا. ففي ليبيا، تدخلت موسكو عبر شركة فاغنر التي بدأت نشاطها العسكري هناك منذ عام 2019 لدعم قوات المشير خليفة حفتر في شرق البلاد، ما منحها نفوذاً فعلياً في ملف الأمن الليبي، وموطئ قدم في شمال إفريقيا. كما لعبت دوراً مؤثراً في الملف السوداني بعد سقوط نظام البشير عام 2019، من خلال توقيع اتفاق مبدئي لإنشاء قاعدة بحرية روسية في بورتسودان على البحر الأحمر، وإن لم يُنفذ حتى الآن (الهزاط، 2017).

وبالتالي، أكدت كل هذه التحركات أن الدور الروسي تجاوز مرحلة التواجد الرمزي إلى مستوى التأثير البنيوي في معادلة الأمن الإقليمي، وهو ما وضع موسكو في موقع المنافس المباشر للولايات المتحدة داخل الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: انعكاسات الدور الروسي على المصالح العربية

تباينت انعكاسات الدور الروسي على المصالح العربية بين الإيجابية والسلبية، تبعاً لاختلاف موقع كل دولة عربية من التفاعلات الإقليمية وطبيعة علاقاتها مع موسكو. إلا أن الثابت أن الحضور الروسي أحدث تحولاً نوعياً في البيئة الاستراتيجية العربية، وأعاد ترتيب أولويات الأمن القومي العربي في ظل تراجع الدور الأمريكي وتنامي المنافسة الدولية.

أولاً: التأثيرات الإيجابية على المصالح العربية

من أبرز الجوانب الإيجابية للدور الروسي أنه أسهم في تقليص حدة الانفراد الأمريكي بالمنطقة، فقد وفر التوازن بين موسكو وواشنطن هامشاً أوسع للحركة أمام الدول العربية، خاصة تلك التي تسعى إلى انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالاً.

على سبيل المثال، استفادت مصر من علاقتها الوثيقة بروسيا بعد عام 2014، من خلال تعزيز التعاون العسكري والاقتصادي ومشروعات الطاقة، مما ساعدها في تنويع شركائها الاستراتيجيين. كما استفادت دول الخليج العربي من التنسيق مع موسكو في إطار "أوبك بلس" منذ 2016 لضبط أسعار النفط، وهو ما حافظ على استقرار الإيرادات النفطية ودعم الاقتصاد العربي (مبروك، 2015).

إلى جانب ذلك، تبنت روسيا مواقف أكثر توازناً في بعض القضايا العربية مقارنة بالقوى الغربية، إذ دعمت الحق الفلسطيني في المحافل الدولية، ورفضت قرار الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس عام 2018، مؤكدة تمسكها بحل الدولتين وفق قرارات الأمم المتحدة. كما أن العلاقات الروسية الجيدة مع إيران وإسرائيل في آن واحد أتاحت لها لعب دور الوسيط في بعض النزاعات غير المباشرة بالمنطقة. (Aftan, 2023)

ثانياً: التحديات والمخاطر على المصالح العربية

في المقابل، حمل الحضور الروسي مخاطر متعددة على المصالح العربية، أبرزها أنه عزز النفوذ الإيراني في بعض بؤر الصراع، خصوصاً في سوريا، حيث أدى التنسيق العسكري بين موسكو وطهران إلى ترسيخ وجود إيراني طويل الأمد في المشرق العربي، ما أثار مخاوف عربية مشروعة من تمدد النفوذ الإيراني. كما أن روسيا اتبعت سياسة تقوم على إدارة الأزمات لا حلها، الأمر الذي جعل بعض النزاعات مثل الأزمة السورية أو الليبية تدخل في حالة "تجميد سياسي"، مما أضر بمصالح الدول العربية الساعية إلى استقرار دائم (سليمان، 2023).

إضافة إلى ذلك، أدى تقارب موسكو مع إسرائيل بعد عام 2017 إلى موازنة علاقاتها بين الطرفين، لكن ذلك أضعف من إمكانية تبني روسيا مواقف داعمة بوضوح للمواقف العربية في بعض الملفات الحساسة. ومن جانب آخر، تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 في اضطراب العلاقات الاقتصادية بين موسكو والدول العربية نتيجة العقوبات الغربية، خصوصاً في مجالات الحبوب والطاقة، إذ تأثرت دول عربية مثل مصر ولبنان وتونس بأزمة القمح العالمي نتيجة توقف الصادرات الروسية والأوكرانية، وهو ما أبرز هشاشة الاعتماد الاقتصادي على طرف دولي منخرط في صراع عالمي (سعد، 2020).

وفي سياق ما سبق، يمكن القول إن الدور الروسي في الشرق الأوسط أحدث تحولاً عميقاً في بنية النظام الأمني الإقليمي، إذ أعاد صياغة موازين القوى وفتح أمام الدول العربية فرصاً جديدة للتحرك خارج الهيمنة الغربية، لكنه في الوقت نفسه أوجد تحديات معقدة تتعلق بتعدد مراكز النفوذ وتشابك التحالفات. ويمثل هذا الواقع الجديد اختباراً حقيقياً للسياسة العربية، التي باتت مطالبة بإعادة تقييم علاقاتها مع موسكو بطريقة توازن بين الاستفادة من الانفتاح الروسي والحفاظ على استقلالية القرار العربي وأمنه القومي.

النتائج

1. **التحول البنيوي للنظام الإقليمي:** أظهرت النتائج أن تدخل روسيا في قضايا المنطقة، خصوصاً منذ عام 2015، مثل نقطة تحول في هيكل النظام الأمني الإقليمي، حيث انتقل من حالة الهيمنة الأمريكية إلى نمط متعدد الأقطاب تتقاسم فيه روسيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران التأثير المباشر في صياغة توازنات القوة.
2. **مركزية الشرق الأوسط في الرؤية الروسية:** أثبتت الدراسة أن الشرق الأوسط شكّل المنصة الأساسية لعودة موسكو إلى مكانة القوة العالمية. فبفضل سياساتها النشطة في سوريا وليبيا والخليج العربي، استطاعت روسيا أن تعيد فرض نفسها كطرف رئيسي في صنع القرار الدولي بعد غياب دام أكثر من عقدين عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.
3. **تكامل الأدوات الاستراتيجية:** بينت النتائج أن الاستراتيجية الروسية لم تعتمد على الأداة العسكرية فقط، بل مزجت بين التدخل العسكري المباشر، والدبلوماسية النشطة، والتحالفات الاقتصادية، والنفوذ الإعلامي والثقافي. وقد منح هذا المزيج موسكو قدرة استثنائية على التأثير في الملفات الإقليمية دون الدخول في مواجهات مباشرة مع القوى الكبرى.
4. **تأثر الأمن القومي العربي بالتنافس الدولي:** أثبت التحليل أن مصالح الأمن القومي العربي باتت أكثر تأثراً بالتقاطع بين الدورين الروسي والغربي في المنطقة. فكلما تصاعد التوتر بين موسكو وواشنطن، انعكس ذلك على الملفات الإقليمية مثل الأزمات السورية واللبيبية، مما جعل استقرار المنطقة مرهوناً بتفاهات القوى الكبرى.
5. **فرص وتحديات متزامنة:** أوضحت النتائج أن الدور الروسي حمل فرصاً ومخاطر في آن واحد. فمن ناحية، أتاح للدول العربية تنويع شراكاتها وتقليل اعتمادها على الغرب في مجالات الدفاع والطاقة، ومن ناحية أخرى، أدى إلى ترسيخ أدوار غير عربية في قضايا الأمن الإقليمي، خاصة من خلال التنسيق الروسي-الإيراني الذي أخلّ بتوازن القوى في المشرق العربي.
6. **ارتباط الأمن الروسي بأمن المنطقة:** بينت النتائج أن المنطقة لم تعد هامشية في حسابات موسكو، بل أصبحت جزءاً أساسياً من أمنها القومي ومن أدوات نفوذها الدولي، سواء عبر القواعد العسكرية في سوريا، أو من خلال التحالفات في مجال الطاقة مع دول الخليج العربي ومصر وتركيا.
7. **غياب الرؤية العربية الموحدة:** كشفت الدراسة أن غياب الموقف العربي الموحد تجاه التحركات الروسية أدى إلى تفاوت في المصالح والمكاسب بين الدول العربية. فبينما استفادت بعض الدول من الشراكة مع موسكو، وجدت أخرى نفسها في مواقف حساسة نتيجة تضارب السياسات الروسية مع أولوياتها الأمنية.
8. **تأثير الحرب الأوكرانية:** أظهرت النتائج أن اندلاع الحرب في فبراير 2022 أعاد خلط الأوراق في الشرق الأوسط، إذ أدى إلى إعادة تموضع العديد من الدول العربية بين الغرب وروسيا، وأثر على الأمن الغذائي والطاقة في المنطقة، ما أكد الترابط الوثيق بين التطورات الدولية والمصالح العربية.

التوصيات

1. **بلورة رؤية عربية موحدة:** ينبغي على الدول العربية تطوير رؤية جماعية واضحة لإدارة العلاقات مع موسكو، تقوم على تحقيق التوازن بين المصالح الأمنية والاقتصادية، وتمنع الانفراد في المواقف. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل آلية دائمة للتشاور بين وزارات الخارجية العربية، تهدف إلى توحيد المواقف حيال القضايا الإقليمية التي تشترك فيها روسيا.
2. **تقوية منظومات الأمن العربي المشترك:** توصي الدراسة بضرورة تقوية منظومات الأمن العربي المشترك لمواجهة التحديات التي أفرزها تمدد الدور الروسي. ويشمل ذلك تطوير التعاون الاستخباراتي، وتحديث مراكز الدراسات الاستراتيجية العربية لرصد التحركات الدولية وتقييم انعكاساتها على الأمن القومي العربي.

3. اعتماد سياسة التوازن في العلاقات الدولية: يتعين على الدول العربية اتباع سياسة توازن في العلاقات الدولية، بحيث تُبنى شراكاتها مع روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وفق مبدأ المصلحة الوطنية، وليس وفق الاستقطاب السياسي. فالتعدد في التحالفات يتيح مرونة أكبر في مواجهة الأزمات والحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي.
4. توجيه الشراكات الاقتصادية نحو التنمية: توصي الدراسة بأن يتم توجيه الشراكات الاقتصادية مع روسيا نحو مجالات التنمية المستدامة والطاقة والتكنولوجيا والزراعة، بدل حصرها في صفقات السلاح. ويمكن للدول العربية إنشاء صناديق استثمار مشتركة مع موسكو لتمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة النظيفة بما يحقق مكاسب متبادلة للطرفين.
5. دعم البحث والتحليل الاستراتيجي: توصي الدراسة بإنشاء مراكز بحثية عربية تُعنى بتحليل السياسة الروسية في الشرق الأوسط، وتقديم رؤى استراتيجية لصناع القرار. فالمعرفة الدقيقة بالتحركات الروسية تساعد على تبني مواقف أكثر واقعية واستباقية تجاه أي تطورات مستقبلية.
6. تفعيل الدبلوماسية المستقلة: تدعو الدراسة إلى بذل جهود عربية جماعية لتقليل تأثير الصراع بين موسكو والغرب على الأزمات المحلية، عبر مبادرات دبلوماسية مستقلة تسعى لتسوية النزاعات بعيداً عن التجاذبات الدولية.

الخاتمة

شهد النظام الأمني في الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة نتيجة تغير موازين القوى الدولية والإقليمية، إذ لم يعد الإقليم خاضعاً لهيمنة قطب واحد كما كان بعد الحرب الباردة، بل أصبح ساحة لتعدد الأدوار والمنافسات بين القوى الكبرى والإقليمية. وفي هذا السياق، برزت روسيا كفاعل محوري أعاد توجيه مسار الأحداث في المنطقة، مستفيدة من فراغ القوة الذي خلفه تراجع الانخراط الأمريكي، ومن هشاشة البنى السياسية والأمنية في العديد من الدول العربية.

لقد أظهرت السياسة الروسية في الشرق الأوسط منذ مطلع الألفية الجديدة، وبصورة أوضح بعد تدخلها العسكري في سوريا عام 2015، مزيجاً من الطموح الدولي والحسابات الواقعية. فموسكو سعت إلى استعادة موقعها كقوة مؤثرة على الساحة الدولية من خلال استخدام أدوات متعددة تجمع بين القوة العسكرية والدبلوماسية والاقتصاد والطاقة، كما تبنت نهجاً مرناً في إدارة علاقاتها الإقليمية، مكّنها من التعامل مع أطراف متعارضة مثل إيران وإسرائيل وتركيا ودول الخليج دون أن تنزلق إلى صدام مباشر مع أي منها. وعلى الرغم من أن هذا الدور ساهم في تحقيق قدر من التوازن في المشهد الإقليمي وأتاح للدول العربية مساحة أوسع في الحركة السياسية، إلا أنه خلق في المقابل تحديات جديدة تتعلق بتزايد النفوذ غير العربي داخل المنطقة. فقد أسهمت الشراكة الروسية مع إيران في تثبيت وجود الأخيرة في المشرق العربي، وأدت سياسة موسكو القائمة على إدارة الأزمات بدلاً من حلها إلى إطالة أمد النزاعات الداخلية في سوريا وليبيا واليمن.

أما على الصعيد العربي، فقد جاءت انعكاسات الحضور الروسي متباينة بين المكاسب والمخاطر. فمن جهة، استفادت بعض الدول العربية من تعزيز التعاون مع موسكو في مجالات الدفاع والطاقة وتنوع الشراكات الاستراتيجية، مما خفف من حدة الاعتماد على القوى الغربية. ومن جهة أخرى، واجهت دول أخرى صعوبات في التكيف مع التوازنات الجديدة التي فرضتها روسيا، خاصة في ظل التحديات التي نتجت عن الحرب الأوكرانية عام 2022 وما رافقها من اضطرابات اقتصادية وأمنية طالت المنطقة العربية بصورة مباشرة وغير مباشرة.

وبناءً على مجمل التحليل، يمكن القول إن الدور الروسي لم يعد مجرد عامل خارجي في معادلات الشرق الأوسط، بل أصبح جزءاً بنوياً من نظامه الأمني الجديد. غير أن مستقبل هذا الدور سيظل مرهوناً بمدى قدرة الدول العربية على بلورة رؤية جماعية متوازنة تتيح لها التعامل بفاعلية مع روسيا دون الوقوع في تبعية سياسية أو اقتصادية. إن تحقيق هذا التوازن يمثل التحدي الأبرز أمام صانع القرار العربي في المرحلة المقبلة، خاصة مع استمرار حالة السيولة في النظام الدولي وتزايد التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ في الشرق الأوسط.

قائمة المراجع أولاً: المراجع العربية

1. أحمد، و. م. (2014). توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة 2000 - 2008. مجلة دراسات إقليمية، 10(33)، 285 - 309.
2. بحيري، ح. ع. (2015). إعادة انخراط محددات السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية: 3 يونيو 2015. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 16(4)، 211 - 213.
3. الجبور، ف. س.، والطائي، ع. م. ف. (2018). الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد بوتن (2012 - 2018): سوريا دراسة حالة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان.
4. خميس، ج. (2014). النظام الدولي الجديد في ظل التحولات الجيوستراتيجية الراهنة. مجلة المفكر، 11(11)، 159 - 178.
5. الدلابيح، ع. ف. ي. (2022). النظام الإقليمي العربي: آثاره وتحدياته. مجلة الأندلس، 9(35)، 281 - 308.
6. رملي، ف. ب.، وبوناب، خ. (2017). السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة: دراسة في المنطلقات الفكرية والنظرية. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، 12(12)، 87 - 106.
7. الزواهره، أ. أ. ع.، والسرطان، ص. ف. م. (2018). الدور الروسي في الأزمة السورية وأثره في مكانة روسيا في النظام الدولي: 2011 - 2017 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.
8. سعد الدين، ع. (2020). الدور الروسي في الشرق الأوسط: مرونة التحرك على وقع تناقضات الأوضاع في المنطقة. شؤون عربية، 181(181)، 100 - 109.
9. سليمان، ع. ص. أ. (2023). التوجه الروسي أثناء الأزمة السورية. مجلة الدراسات الاقتصادية، 2(26)، 225 - 237.
10. الشيخ، ن. أ. س. (2014). القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟ مجلة السياسة الدولية، 50(195)، 84 - 87.
11. الشيخ، ن. أ. س. (2019). تنامي الدور السياسي الروسي في الشرق الأوسط. مجلة دراسات شرق أوسطية، 23(89)، 33 - 62.
12. الشيخ، ن. أ. س. (2020). تحرك روسيا في المنطقة وفق مصالحها وأولوياتها في حدود قدراتها والتوازنات. آراء حول الخليج، 152(152)، 31 - 34.
13. عبد العزيز، س. م. ر. (2022). أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي. مجلة السياسة والاقتصاد، 14(13)، 123 - 153.
14. العوايدة، ف. ف. ف.، والطراونة، م. س. غ. (2015). الأزمة السورية وتداعياتها على الأمن القومي العربي 2011 - 2014م: دراسة تاريخية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.
15. كاش، م.، وأمبارك، ر. (2016). التحولات الكبرى للسياسة الخارجية الروسية وانعكاساتها على الساحة الدولية 1991 - 2010. مجلة آفاق للعلوم، 3(3)، 112 - 119.
16. مبروك، ش. ش. (2015). روسيا في المنطقة العربية: طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية. شؤون عربية، 164(164)، 212 - 228.
17. الهزاط، م. (2017). السياسة الروسية الشرق أوسطية: قراءة تحليلية للمحددات والأهداف. منشورات مجلة العلوم القانونية - سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، 8(8)، 54 - 65.

1. Aftan, O. A .(2023) .Tools for implementing the strategy of the Russian Federation towards the Arab region .*Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science*.287–278 ,5 ,
2. Berryman, J .(2012) .Geopolitics and Russian foreign policy .*International Politics* ,(4)49 , .544–530
3. El Abdi, N .(2021) .Energy and geo-economics: evidence underpinning Russian intervention in Syria .*Journal of Liberty and International Affairs*.51–38 ,(3)6 ,
4. Hashimoto, C .(2014) .Fighting the Cold War or Post-Colonialism?: Britain in the Middle East from 1945 to 1958: Looking through the records of the British Security Service . *International History Review*.44–19 ,(1)36 ,
5. Kadri, H & ,Akhmetova, E .(2020) .When politics allied with religion: Russia's new strategy to dominate the Middle East under the pretext of fighting terrorism .*The Open Journal of Political Science*.203–185 ,(2)10 ,
6. Khlebnikov, A .(2020) .Assessing Russia's Middle East Policy after the Arab uprisings: Prospects and limitations. In *Book Title* (pp. 225–243). Palgrave Macmillan, Cham . https://doi.org/10.1007/978-3-030-21832-4_13
7. Kozhanov, N .(2024) .Evolution of Russia's relations with the oil-producing Persian Gulf monarchies in the context of securitization of the fourth energy transition .*Puti k Miru I Bezopasnosti*.193–175 ,(2) ,
8. Mammalogy, A .(2022) .A Middle East Cooperation and Security Process: Has the time come ?*Middle East Policy*.89–74 ,(1)29 ,
9. Nizameddin, T .(2008) .Squaring the Middle East triangle in Lebanon: Russia and the Iran-Syria-Hezbollah nexus .*The Slavonic and East European Review*.500–475 ,(3)86 ,
10. Weiffen, B., Gawrich, A & ,Axyonova, V .(2021) .Reorganizing the neighborhood? Power shifts and regional security organizations in the post-Soviet space and Latin America . *Journal of Global Security Studies* .(1)6 ,<https://doi.org/10.1093/JOGSS/OGZ080>

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.